حروف الجر بين التناوب والتضمين
في البحر المحيط لأبي حيان

✍ إعـــداد
عائشة بنت علي المقبل
غادة بنت صالح الحربي
ماجستير الدراسات اللغوية، كلية اللغة العربية والدراسات
الاجتماعية ، جامعة القصيم. القصيم
المملكة العربية السعودية
gadah_١١١١@hotmail.com

حروف الجر بين التناوب والتضمين في البحر المحيط لأبي حيان

عائشة بنت علي المقبل و غادة بنت صالح الحربي
قسم الدراسات اللغوية –كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية – جامعة القصيم. القصيم – المملكة العربية السعودية
البريد الاليكتروني : gadah_١١١١@hotmail.com

الملخص:

الكلام في اللغة العربية ينقسم إلى: اسم وفعل وحرف، وإنَّ مكانة حروف الجر في تركيب اللغة العربية لا يخفى؛ فهناك من الأفعال ما لا يصل إلى مفاعيله إلا عن طريق حروف الجر. ولهذه الحروف معانٍ اهتم النحاة بحصرها، من خلال استقرائهم لكلام العرب المحتج بعربيتهم، إلا أنَّ معاني هذه الحروف قد تتداخل ببعضها لأغراض لغوية أو بلاغية، فكثر الكلام في هذه المعاني، هل يجوز أن تتناوب الحروف فيما بينها، أو أنّ الجملة تُؤوّل بما يناسب معنى هذا الحرف؟ وانقسمت آراء النحاة على ثلاثة: إما القول بالتناوب مطلقا، أو القول بالتضمين فقط، أو الجمع بينهما بشرط تقارب المعنى بين حروف الجر. وتكمن مشكلة البحث أن التناوب والتضمين في حروف الجر موضوع شائك ملبس؛ لأنه متعلق بالدلالة، وكل ما تعلق بالمعنى كان خاضعًا لمقتضيات السياق، إلا أن القول يرد للعلماء ولأهل الاختصاص؛ لذلك وُضّح بداية أهم آراء العلماء حول هذه القضية، والخلاف الوارد حولها ودُرس دراسة تأصيلية، ثم جُمعت أهم الشواهد القرآنية عند أبي حيَّان، ثم ما قاله النحويون في توجيهها وما استشهدوا به من كلام العرب، ومن ثم كان منا الاستنتاج والترجيح، وفي هذا البحث سنجيب عن الآتي: ما المقصود بالتناوب؟ وما المقصود بالتضمين؟ ومن هم أبرز القائلين بالتناوب؟ ومن أبرز القائلين بالتضمين؟ وما الراجح من الرأيين؟ وما موقف أبي حيان في البحر المحيط من القضية؟ ثم ذكر نماذج مما ورد في البحر المحيط للقضية المدروسة، فجاء بعنوان: (**حروف الجر بين التناوب والتضمين في البحر المحيط لأبي حيان**) واقتضت طبيعة البحث أن يكون في مبحثين مسبوقين بمقدمة وتمهيد، ومتلوين بخاتمة فيها أبرز النتائج. ويمكن تلخيصه بالآتي: التمهيد: مدخل في

معنى التناوب والتضمين لغة واصطلاحا. المبحث الأول: حروف الجر بين التناوب والتضمين دراسة تأصيلية. المبحث الثاني: حروف الجر بين التناوب والتضمين في البحر المحيط دراسة تطبيقية. الخاتمة: وفيها أهم ما توصَّل إليه البحث من نتائج. والمنهج المتبع هو: الوصفي التحليلي مع الالتزام بالمنهج العلمي في إعداد البحوث.

الكلمات المفتاحية: حروف الجر- التناوب- التضمين- البحر المحيط لأبي حيان.

Prepositions between Rotation and Inclusion in Albahr Almoheet of Abu Hayyan

Aisha Bint Ali Al-Muqbel

Ghada Bint Saleh Al-Harbi

Philosophy of Linguistic Studies (Ph.D), Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arabic Language and Social Studies, Qassim University, Kingdom of Saudi Arabia

Email: **gadah_١١١١@hotmail.com**

ABSTRACT

Speech in Arabic language is divided into name, verb and preposition. The position of prepositions in the composition of the Arabic language is not hidden; they link verbs with their own objects, and they are indication of nominalism. The prepositions have meanings that the grammarians care to limit by extrapolating the words of the Arabs protesting with their Arabic, but the sentences may overlap with each other for linguistic or rhetorical purposes. The grammarians' opinions are divided into three: either rotation or inclusion only, or to combine them with a condition of meaning convergence between prepositions. The research problem lies in the fact that rotation and inclusion of prepositions is an ambiguous subject, because it is related to significance, and everything related to the meaning was subject to the requirements of the context. The beginning tackled the most important scholars' opinions on this issue, and the controversy contained thereon. Then, the most important Qur'anic evidences were collected by Abu Hayyan, then what the grammatists said in directing it and what they cited from the words of the Arabs, and then the current research inferred and weighted. The current research answered the following: what is meant by rotation? What is meant by inclusion? Who are the most prominent who say rotation? Who are the most prominent advocates of inclusion? What is more correct than the two views? What is the position of Abu Hayyan on Albahr Almoheet

from the case? The research cited examples of what was mentioned in Albahr Almoheet for the studied issue and came under the title: (prepositions between rotation and inclusion in Albahr Almoheet for Abu Hayyan) and the nature of the research required that it should be in two subjects preceded by an introduction followed by a conclusion which tackled the most prominent results. The research can be summarized as follows: Introduction addressed the meaning of rotation and inclusion in language and among scholars. The first topic: prepositions between rotation and inclusion is a foundation study. The second topic: prepositions between rotation and inclusion in Albahr Almoheet is an applied study. The conclusion contained the most important results of the research. The approach adopted was the descriptive and analytical, with a commitment to the scientific method in preparing research.

Keywords: prepositions – rotation – inclusion - Albahr Almoheet - Abu Hayyan.

التمهيد: مدخل في معنى التناوب والتضمين[1]

أولا: التناوب لغة واصطلاحا:

التناوب لغة:

التناوب أن يقوم شيء مقام الآخر في الفعل، نقل ابن منظور "يقال للقوم في السفر: يتناوبون ويتنازلون، ويتطاعمون، أي: يأكلون عند هذا نزلة، وعند هذا نزلة... والتناوب: على كل واحد منهم نوبة ينوبها."[2]

التناوب اصطلاحا:

أما التناوب في النحو العربي فهو إمكانية إحلال حرف مكان الآخر دون أن يؤدي ذلك إلى تغير في الدلالة نظرا لمشاركة الحروف بعضها بعضا في بعض الدلالات. يقول ابن يعيش: "وقد تداخلت، فيشارك بعضها بعضا في هذه الحروف الموصلة."[3] أراد هنا ابن يعيش أن يعبر عن فكرة التناوب دون أن يصرح بهذه اللفظة، فكل حرف من حروف الجر قد يتبادل مع غيره من الحروف الأخرى في معناه، فمثلا قد يأتي حرف الجر (من) بمعنى (عن) أو (في) أو (الباء) أو (اللام) في وجهة نظر بعض القدماء والمحدثين.[4]

ثانيا: التضمين لغة واصطلاحا:

التضمين لغة:

إن مادة (ضَمَنَ) في المعاجم تدل على (الإيداع والكفالة). والكفالة: إنابة شخص لآخر فيقوم بعمله. فعند ابن فارس: "ضَمَنْتُ الشَّيْءَ ضَمَانًا، تَكَفَّلْتُ بِه، وَكُلُّ شَيْءٍ جَعَلْتَهُ فِي وِعَاء شَيْءٍ فَقَد ضَمَّنْتَه إِيَّاه."[5] والزمخشري في أساس البلاغة يقول: "ضَمَنَ المالِ عَنْهُ: كَفَلَ لَهُ بِهِ، ... وَمِن المجَاز: ضَمَنَ الوِعَاءُ الشَّيْءَ، وَتَضَمَّنَه، وَضَمَّنَتهُ إِيَّاه، وَهُوَ فِي ضِمْنِه. يُقَال: ضَمَنَ القَبْر الميِّت، وَضَمَنَ كِتَابَه وكَلَامَه مَعْنى

(١) نشكر الأستاذ الدكتور سليمان الضحيان الذي تتلمذنا على يديه ونهلنا من فكره وعلمه.

(٢) لسان العرب، ٧٧٤/١.

(٣) شرح المفصل، ٤٥٦/٤.

(٤) ينظر: التناوب بين حروف الجر وأثره الدلالي في الأحاديث النبوية، ٣٠.

(٥) مجمل اللغة، مادة (ضمن)، ٥٦٦.

حَسَنًا، وَهَذَا فِي ضِمْن كِتَابَه."[1] وفي لسان العرب: "ضَمَنَ الشَّيءُ الشَّيءَ: أَوْدَعَهُ إِيَّاه، كَمَا تُودَعُ الوِعَاء الْمَتَاع، وَالْمَيّت القَبْر."[2]

التضمين اصطلاحا: نجد المعنى واضحا عند ابن هشام الذي عرفه بقوله: "قد يُشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينا."[3] ويقول السيوطي: "التضمين هو إعطاء الشيء معنى الشيء، ويكون في الحروف والأفعال والأسماء."[4]

وكذلك الأشموني يبيّنه بقوله: "التضمين : إشراب اللفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه؛ لتصير الكلمة تُؤدي مؤدّى كلمتين."[5]

(١) مادة (ضمن)، ٥٨٧.
(٢) مادة (ضمن)، ٢٥٧/١٣.
(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٨٩٧/١.
(٤) الإتقان في علوم القرآن، ١٣٦/٣.
(٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٤٤٦/١.

المبحث الأول: حروف الجر بين التناوب والتضمين دراسة تأصيلية

يعالج النحاة ظاهرة المخالفة بين استعمالين في اللغة أحدهما قليل ولكنه ثابت، والثاني هو الكثير الشائع في كلام العرب؛ إذ توجد تراكيب يتعدَّى فيها الفعل بحرف جر غير ما يتعدّى به غالبا، فيحتاج النحوي لتقدير فعل آخر يتناسب مع الفعل الأصلي في المعنى، ويصحّ أن يتعدّى بحرف الجر الوارد في النص، وهو ما يسمّى بالتضمين.(١)

أو يُنيب النحوي حرف الجر حرفا آخر، بإقامة بعض الحروف مقام بعض، وهو ما يسمّى بالتناوب.

وهذا الظاهرة من بين المسائل التي دُرست كثيرا من النحاة المتقدمين والمتأخرين، وحاولوا إيجاد تعليلات تطرد بها القاعدة، وتنتظم تلك النماذج من الشواهد التي خرجت عن الأصل، ومن هنا حصل الاختلاف بين العلماء في آرائهم حول هذه المسائل، فالقارئ قد يجد تفاوتا في آراء علماء المذهب الواحد، والعالم نفسه قد يقرّ بالتناوب والتضمين معا،(٢) وفيما يلي توضيح لهذه الآراء التي انقسمت إلى ثلاثة:

الأول: يقول بالتضمين أو التناوب بشرط تقارب المعنى بين الحرفين.

الثاني: يقول بالتضمين.

الثالث: يقول بالتناوب مطلقا دون شرط أو قيد.

الرأي الأول: التضمين أو التناوب بشرط تقارب المعنى بين الحرفين:

بدءًا نوضح أنّ لكل حرف من حروف الجر معنى خاص به يؤديه في غيره أو

---

(١) ينظر: ظاهرة التناوب بين حروف الجر في الدرس النحوي، ١٥٤.

(٢) وقريب من هذا التقسيم قال به: البطليوسي كما سيأتي، وأيضا ثلّة من الباحثين، منهم: مازن عبد الرسول سلمان، في بحثه التضمين النحوي وتوجيهاته في القرآن الكريم. أحمد مطر العطية في بحثه حروف الجر بين النيابة والتضمين. أحمد فرحان الشجيري في بحثه التضمين النحوي وأثره في المعنى. قاسم بدماصي، قضية تعاقب الحروف ومذاهب العلماء فيها. عبدالله صالح بابعير في كتابه ظاهرة النيابة في العربية، محمد نديم فاضل في كتابه التضمين النحوي في القرآن الكريم. عبد الغني الزيتوني، في بحثه التضمين النحوي صوره وأغراضه. وقد أفاد البحث منها.

مجموعة معان كذلك، واستنبطت هذه المعاني من تصرف العرب في استعمال هذا الحرف، فمثلا قولهم (مِن) لابتداء الغاية،[١] فهذا يكون بالمعنى الذي تؤديه في الجملة نحو: خرجت من الجامعة. فهو بمعنى أن بداية خروجي كانت من الجامعة. ولكن بعد استقراء الشواهد، وما سمع عن العرب، ظهرت قضية (تداخل حروف الجر بعضها مع بعض)[٢]، والمشهور في هذه القضية أن البصريين يقولون بالتضمين ومنعوا التناوب، وعكسهم الكوفيون حيث إنهم يُجيزون الإنابة.[٣]

يقول ابن هشام: "مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما في ﴿**وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ**﴾[٤] إن (في) ليست بمعنى (على) ولكنه شبه المصلوب لتمكنه في الجذع بالحال في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمن بعضهم ... أحسن في ﴿**وَقَدْ أَحْسَنَ بِي**﴾[٥] معنى لَطُفَ، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين، وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً و**مذهبهم أقل تعسفاً**."[٦]

وأما ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١)[٧] فيوضح أنّ دخول بعض الحروف مكان بعض أجازه قوم من النحويين أكثرهم الكوفيون، ومنع منه قوم أكثرهم البصريون،[٨] وهذا الرأي الذي نرجحه؛ إذ توجد نصوص للخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج تقول بتناوب حروف الجر بعضها عن بعض، فهذا الخليل يعقّب على قول الشاعر:

---

(١) ينظر: كتب معاني الحروف، نحو: الأزهية في علم الحروف، ٢٢٤.

(٢) ينظر: كتب حروف المعاني، وقد يكتب تعاقب حروف الجر.

(٣) ينظر: حروف الجر بين النيابة والتضمين، ٢٣٤-٢٣٥.

(٤) طه:٧١.

(٥) يوسف:١٠٠.

(٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١/١٥١.

(٧) هو عبد الله بن محمد بن السيد، توفي سنة ٥٢١هـ. وذكر رأيه بعد ابن هشام؛ لأنه الراجح لدينا.

(٨) ينظر: الاقتضاب في شرح أب الكتاب، ٢/٢٦٢.

وَالأَكْلُ فِي الفَاثُورِ بِالظَّهَائِرِ[1]

قائلا: في الفاثور: أي: على الفاثور، كما في قوله ﷻ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[2] أي: على جذوع النخل.[3]

وأما سيبويه فيوضّح أن بعض الحروف تختص بمعان أصلية، وقد تخرج وتؤدي معاني أخرى اتساعا في الكلام، من ذلك: "وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به، وضربته بالسوط، ألزقت ضربك إياه بالسوط، فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله."[4]

وهنا يتبيّن أنه يجعل لكل حرف معنى خاصا به، وإبقاء الحرف على معناه الأصل وذلك بتأويلٍ يقبله اللفظ؛ ويستقيم معه المعنى.[5]

وقد يصرّح بالتناوب بين حروف الجر إذا تقارب المعنيان، ففي حديثه عن حرف الجر (عن) يقول: "وأما (عن) فلما عدا الشيء، وذلك قولك: أطعمه عن جوع، جعل الجوع منصرفاً تاركاً له، قد جاوزه."[6] ثم يوضّح أن (من) قد تقع موقعها "تقول: أطعمه من جوع، وكساه من عري، وسقاه من العيمة."[7]

وأيضا في حديثه عن (عن) يقول: "قال أبو عمرو: سمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس، وناس يقولون: رميت عليها."[8] وهنا ردّ التناوب إلى اختلاف لهجات العرب وما سُمع عنهم.[9]

---

(١) بيت من الرجز بلا نسبة في: العين، مادة (فثر)، ٣٠٢/٣. وتهذيب اللغة، مادة (فثر)، ٧٧/١٥، الإبانة في اللغة العربية، ٦٨٥/٣.

(٢) طه:٧١.

(٣) ينظر: العين، ٣٠٢/٣. وينظر: التضمين النحوي وتوجيهاته في القرآن الكريم، ١٤.

(٤) الكتاب، ٢١٧/٤.

(٥) ينظر: حروف الجر بين النيابة والتضمين، ٢٣٥.

(٦) الكتاب، ٢٢٦/٤.

(٧) المرجع السابق، ٢٢٧/٤.

(٨) المرجع السابق، ٢٢٦/٤.

(٩) ينظر: حروف الجر بين النيابة والتضمين، ٢٣٧.

وله نصوص أخرى عن حرف الجر (في)[١] و(على)[٢] وفيها يجيز خروج الحرف عن معناه الأصلي ليؤدي معاني أخرى اتساعا في اللغة.[٣]

وكذلك المبرد يتبع منهج سيبويه فيرى أن لكل حرف معنى أصيلا، ثم يتسع فيما يشابهه، ويقارب معناه، وأن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض، نحو: قوله ﷻ: ﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[٤] أي: بأمر الله. وقال: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِۦ﴾[٥] أي يستمعون عليه.[٦]

وأيضا من البصريين نجد ابن السراج الذي تحدّث عن هذه المسألة بشكل أوسع، فقال: "واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض، إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك الباء، تقول: فلان بمكة وفي مكة، وإنما جازا معا؛ لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا، فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت في موضع كذا فقد خبرت بـ(في) عن احتوائه إياه، وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان، فإن هذا التقارب يصلح للمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز، ألا ترى أن رجلا لو قال :مررت في زيد، أو كتبت إلى القلم، لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز."[٧] فهنا جعل التقارب بين معاني حروف الجر سببا في التناوب، وإذا تباين معناهما مُنع ذلك.[٨]

فهذه جملة من آراء علماء البصرة المتقدمين التي توضّح رأيهم في هذه المسألة، وتبيّن أنهم لا يمنعون التناوب بين حروف الجر، فسيبويه والمبرد وابن السراج يجيزون التناوب بشرط تقارب المعنى، واستعمال الخليل بعض الحروف مكان الآخر يدلّ على

---

(١) ينظر: الكتاب، ٢٢٦/٤.

(٢) ينظر: الكتاب، ٢٣٠/٤-٢٣١. يقول: "تقول عليه مال، وهذا كالمثل كما يثبت الشيء على المكان كذلك يثبت هذا عليه؛ فقد يتسع هذا في الكلام ويجيء كالمثل." ٢٣١/٤.

(٣) ينظر: حروف الجر بين النيابة والتضمين، ٢٣٦.

(٤) الرعد:١١.

(٥)الطور:٣٨.

(٦) ينظر: المقتضب، ٣١٨/٢. وينظر: التضمين النحوي وتوجيهاته في القرآن الكريم، ١٥.

(٧) الأصول، ٤١٤/١-٤١٥.

(٨) ينظر: حروف الجر بين النيابة والتضمين، ٢٣٨.

أنه لم ينفه نفيا تاما.[١]

وأما من حيث التضمين فلا خلاف حوله. فقد أشار سيبويه إلى التضمين في مجمل كلامه دون التلفظ بكلمة (تضمين)، إذ يقول: "ودعوته زيدا، إذا أردت (دعوته) التي تجري مجرى سميته."[٢] فهنا ضمّن الفعل (دعا) معنى الفعل (سمى)، فتعدى تعديته.

وأيضا المبرد يوضح معنى التضمين بما ذكر من أمثلة، حيث يقول: "كما تقول: نبأت زيدا، ونبأت عن زيد، فيكون (نبأت زيدا) مثل (أعلمت زيدا) ونبأت عن زيد مثل خبرت عن زيد"[٣] فهنا ضمّن الفعل نبأ في الأولى معنى أعلم، وفي الثانية معنى خبّر.

وأما الكوفيون فمنهم الفراء ومن قوله عن التناوب: في قوله ﷻ: ﴿أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ﴾[٤] "ويصلح مكان (من): على والباء واللام."[٥]

وحكى عن العرب، قال: و(على) و(عن) و(الباء) في هذا الموضع[٦] بمعنى واحد؛ لأن العرب تقول: رميت عن القوس وبالقوس وعلى القوس، يراد بها معنى واحد.[٧]

وأيضا عن قوله ﷻ: ﴿مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ﴾[٨] "وقوله: عليه، وبه، وله سواء."[٩] ويقول بالتضمين في هذا الموضع: "أي: على ذلك الدين بمضلين."[١٠]

وهو يشترط في التناوب عدم اللبس في المعنى. يقول: "وقد تضع العرب الحرف

---

(١) ينظر: التضمين النحوي وتوجيهاته في القرآن الكريم، ١٤-١٦.

(٢) الكتاب، ١/٣٧. وينظر: التضمين النحوي صوره وأغراضه، ١٦٦.

(٣) المقتضب، ٤/٣٣٨. وينظر: التضمين النحوي صوره وأغراضه، ١٦٦.

(٤) المائدة:٣٣.

(٥) معاني القرآن، ١/٣٠٦.

(٦) يقصد قوله ﷻ: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾[الفرقان:٢٥]

(٧) ينظر: معاني القرآن، ٢/٢٦٧.

(٨) الصافات:١٦٢.

(٩) معاني القرآن، ٢/٣٩٤.

(١٠) المرجع السابق، ٢/٣٩٤.

في غير موضعه إذا كان المعنى معروفا"[1] وقيّده بتقارب معنى الحرفين حيث يقول في قوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[2] وفي قراءة عبد الله ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا عَلَى عِبَادِنَا الـمُرْسَلِينَ﴾ "على تصلح في موضع اللام؛ لأن معناها يرجع إلى شيء واحد، وكان المعنى حقت عليهم ولهم."[3]

ويتضّح أنّ الفراء يحدّ التناوب بين حروف الجر بحدود وقيود، ولم يجعلها مطلقة؛ إذ يشترط التقارب في المعنى ووجود المناسبة بينها، ويمنعه في غير ذلك. وفي مواضع متعددة من كتابه يقول بالتضمين، نحو:[4]

قوله ﷻ: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[5] قال: "المفسرون يقولون: من أنصاري مع الله، وهو وجه حسن، وإنما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه، كقول العرب: إن الذود إلى الذود إبل، أي إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبلاً، فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان (مع) (إلى) ألا ترى أنك تقول: قدم فلان ومعه مال كثير، ولا تقول في هذا الموضع قدم فلان وإليه مال كثير."[6] فهنا متضمن معنى من ينضم في نصرتي إلى الله.

وأيضا يقول في معنى قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[7] "معناه: لا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم."[8] فقد ضمّن الفعل أكل معنى الفعل أضاف.

وكذلك حديثه عن قوله ﷻ: ﴿أَوْ تَرْقَىٰ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[9] "المعنى إلى السماء، غير أن جوازه أنهم قالوا: أو نضع سلماً فترقى عليه إلى السماء، فذهبت (في) إلى السلم."[10]

---

(١) معاني القرآن، ٢٧٢/٣.
(٢) الصافات:١٧١. هنا الكلمة لهم في أنهم منصورون؛ وليست عليهم في أنهم سيغلبون.
(٣) معاني القرآن، ٣٩٥/٢.
(٤) ينظر: حروف الجر بين النيابة والتضمين، ١٤.
(٥) آل عمران:٥٢.
(٦) معاني القرآن، ٢١٨/١.
(٧) النساء:٢.
(٨) معاني القرآن، ٢١٨/١.
(٩) الإسراء:٩٣.
(١٠) معاني القرآن، ١٣١/٢.

وعند قوله ﷻ: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾[1] قال: "على عجل، كأنك قلت: بنيته وخلقته من العجلة، وعلى العجلة."[2] فهنا يؤول اللفظ بما يناسب السياق ويطرد المعنى.

ومن المفسرين ابن جرير الطبري فيرى أن "لكل حرف من حروف المعاني وجها هو به أولى من غيره، فلا يصلح تحويل ذلك عنه إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم لها. ولـ (إلى) في كل موضع دخلت من الكلام حكم، وغير جائز سلبها معانيها في أماكنها."[3] وهذا القول جاء بعد أن رجح قول بعض نحويي الكوفة إذ يُؤوّلون قول الله ﷻ: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾[4] "بمعنى: وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا، وإذا صرفوا خلاءهم إلى شياطينهم – فيزعم أن الجالب لـ (إلى)، المعنى الذي دل عليه الكلام: من انصراف المنافقين عن لقاء المؤمنين إلى شياطينهم خالين بهم، لا قوله (خلوا). وعلى هذا التأويل لا يصلح في موضع (إلى) غيرها، لتغير الكلام بدخول غيرها من الحروف مكانها."[5] وأما من وجّه الآية بأن (إلى) تكون بمعنى مع علّق عليه بقوله: "إذ كانت حروف الصفات يعاقب بعضها بعضا؛ كما قال الله مخبرا عن عيسى ابن مريم أنه قال للحواريين: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[6]، يريد: مع الله. وكما توضع (على) في موضع (من، وفي وعن والباء)"[7] فهو يقر بتناوب حروف الجر، ولكن يشترط في ذلك تقارب المعاني فيها.[8]

وقد فصّل ابن جني في هذا الرأي وخصص بابا للحديث عن هذه المسألة جاء بعنوان: (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض) ثمّ علّق عليه بأن هذا الباب يتلقاه الناس ساذجا مغسولا من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه، وهو هنا لا يجيز تناوب الحروف؛ لأن لكل حرف معناه الذي يختص به ويميزه؛ وأورد عددا من

(١) الأنبياء:٣٧.
(٢) معاني القرآن، ٢٠٣/٢.
(٣) تفسير الطبري، ٢٩٩/١.
(٤) البقرة:١٤.
(٥) تفسير الطبري، ٢٩٨/١.
(٦) آل عمران:٥٢.
(٧) تفسير الطبري، ٢٩٩/١.
(٨) ينظر: ظاهرة التضمين بين النحاة والبلاغيين دراسة نقدية تحليلية، ١٨١.

الأمثلة التي قيل بالتناوب فيها، ثم بيّن أنه لا يمكن إنكار التناوب، لكنه اشترط أن يكون بمعناه في مواضع دون أخرى، حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له؛ لأنه لو أخذ هذا الحكم على إطلاقة دون قيد للزم أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد معه. وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد: عليه. فالتناوب عنده مشروط بوجود المسوغ والداعي إلى ذلك؛ لئلا يلتبس المعنى.(١) وأجاز هذا الرأي هنا لئلا يتعسّف في تأويل ما لا يمكن تضمينه.(٢)

ويوضح معنى التضمين بقوله: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر."(٣) ويورد بعض الأمثلة، نحو: قوله ﷻ: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾(٤) معناه: من ينضاف في نصرتي إلى الله.(٥)

وأشار المالقي إلى أن إقامة حرف مكان حرف تكون على النحو التالي:

-إما أن يكون الحرف في معنى الآخر.

-أو بتأويل اللفظ وردّه إلى معناه الذي وضع له.

-أو يُضمّن الفعل معنى فعلٍ آخر.

يقول مفصلا ذلك: إن "الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض إلا إذا كان الحرف في معنى الآخر، أو مردوداً إليه بوجه ما، أو العامل فيه بمعنى العامل في الآخر، أو مردوداً إليه بوجه ما، وأما مع عدم الرجوع إليه، أو إلى العامل فلا يجوز بوجه، فاعلمه."(٦)

وقد اعتمد في منهجه هذه التخريجات الثلاثة عند وضع حرف مكان حرف آخر، فعند الحديث في قولي الشاعرين ردَّ ما خالف القاعدة إلى التضمين، ففي قول الأول:

---

(١) ينظر: الخصائص، ٢/٣٠٨-٣١٠.

(٢) ينظر: التضمين النحوي وتوجيهاته في القرآن الكريم، ٩.

(٣) الخصائص، ٢/٣١٠.

(٤)آل عمران:٥٢.

(٥) ينظر: الخصائص، ٢/٣١١.

(٦) رصف المباني، ٣٧٠. وينظر: حروف الجر بين النيابة والتضمين، ٢٣٩.

إِذَا رَضِـيَتْ عَلَـيَّ بَنُـو قُـشَيْرٍ لَعَمْـرُ اللهِ أَعْجَبَنِـي رِضَـاهَا(١)

وقول الآخر:

إِذَا مَـا اِمْـرُؤٌ وَلَّـى عَلَيْـكَ بِوَجْهِـهِ وَأَدْبَـرَ لَـم يَـصْدُرْ بِإِدْبَـارِه وُدِّي (٢)

يعقب: "وجاز هذا أيضاً لأن معنى رضي في البيت الأول في معنى وافق، ووّلى في الثاني في معنى أعرض."(٣) ويوافقهم المرادي في الجنى الداني.(٤)

الرأي الثاني: يقول بالتضمين:

يرى أصحاب هذا المذهب أن الحرف ليس له إلا معنى واحد أصلي، ويرفضون التناوب بينها، وما جاء من الشواهد، يخرّج على التضمين بأن يُضمّن الفعل معنى فعل ليتعدى بذلك الحرف، أو التأويل الذي يقبله السياق، وإن لم يكن خرج الحرف عن أصل معناه شذوذا ولا يقاس عليه.

وممن انتصر لهذا الرأي: ابن درستويه حيث يرى أن القول بتعاقب حروف الجر، ووقوع بعضها مكان بعض بمعنى واحد هو "إبطال حقيقة اللغة، وإفساد الحكمة فيها، وضد ما يوجبه العقل والقياس."(٥)

ويقول ابن هلال العسكري مؤيدا ابن درستويه: "وذلك أنها إذا تعاقبت خرجت عن حقائقها، ووقع كل واحد منهما بمعنى الآخر فأوجب ذلك أن يكون لفظان مختلفان لهما معنى واحد."(٦)

وأيضا يوافقهم الزمخشري إذ يحمل في توجيه عدد من الآيات القرآنية على

---

(١) بيت من الوافر للقحيف العقيلي في ديوانه، ١٥٢. وموجود في: الكامل، ٧٢٢، ١٠٠١. وجمهرة اللغة، ١٣١٤. أدب الكاتب، ٥٠٧. الخصائص، ٣١٢/٢. الاقتضاب، ٢٦٤. الإنصاف، ٤٩٩.

(٢) بيت من الطويل لدوسر بن ذهيل القريعي أو لرجل من بني يربوع، في الأصمعيات، ١٦٨. وموجود بلا نسبة في: جمهرة اللغة، ١٣١٤. أدب الكاتب، ٥٠٨. الخصائص، ٣١٢/٢. الاقتضاب، ٢٦٤. رصف المباني، ٣٧٣.

(٣) رصف المباني، ٣٧٢-٣٧٣.

(٤) ينظر: الجنى الداني، ١٠٨-١٠٩. و ٢٤٦-٢٥١.

(٥) تصحيح الفصيح، ١٦٨.

(٦) الفروق اللغوية، ٢٤-٢٥.

التضمين والحمل على المعنى، يقول مفسرا قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾[1] "إنما عدي بـ (عن)، لتضمين عدا معنى نبا، وعلا، في قولك نبت عنه عينه، وعلت عنه عينه: إذا اقتحمته ولم تعلق به. فإن قلت: أي غرض في هذا التضمين؟ وهلا قيل: ولا تَعِدْهُم عيناك، أو لا تَعْلُ عيناك عنهم. قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مُجَاوِزَيْن إلى غيرهم؟"[2]

وأجاز الطبرسي تناوب الأحرف الباء و(في) و(على) في قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَقْعُدُواْ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[3] يقول موضحا: بكل صراط بمعنى على كل صراط، ويجوز تعاقب الحروف الثلاثة هنا: الباء وعلى وفي؛ حيث تقول: لا تقعد بكل صراط، وعلى كل صراط، وفي كل صراط؛ لأنه اجتمع معاني الأحرف الثلاثة فيه فإن الباء للإلصاق وهو قد لاصق المكان، وعلى للاستعلاء، وهو قد علا المكان، وفي للمحل وقد حل المكان.[4] فهو هنا يؤول المعنى حسب ما يرتضيه السياق.

وهذا ابن عصفور يقول موضحا الفرق بين التناوب والتضمين: "فإن قيل: فكما تجوزون أن يكون الفعل في معنى فعل آخر فهلا جعلتم الحرف في معنى حرف آخر فتكون الباء بمعنى (عن) فالجواب: إن التصرف في الأفعال أولى منه في الحروف، وأيضا فإنك إذا حكمت للفعل بحكم فعل آخر كان لذلك مسوغ وهو كون الفعلين بمعنى واحد، وإذا جعل حرف بمعنى آخر لم يكن لذلك مسوغ؛ لأنهما لا يجتمعان في معنى واحد."[5]

وأبو حيان يقول بالتضمين في كثير من الشواهد، ولا يمنع التناوب، إذ يقول في توجيه قوله ﷻ: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[6] "(إلى) إما على بابها ومعناها: من

(١) الكهف:٢٨.
(٢) تفسير الكشاف، ٦١٨. وينظر: ١١٤، ١٧٤، ١١٠٥، وقوله تعالى: (فاسأل به خبيرا) "فاسأل به كقوله: اهتم به واعتنى به واشتغل به... أي: فسل رجلا خبيرا به وبرحمته." ٧٥٠.
(٣) الأعراف:٨٦.
(٤) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن، ٤/٢٢٤-٢٢٥.
(٥) شرح جمل الزجاجي، ١/٥١٥.
(٦) النساء:٨٧.

الغاية، ويكون الجمع في القبور، أو يُضمَّن معنى: ليجمعنكم معنى: ليحشرنكم، فيعدى بإلى. ... أو تكون (إلى) بمعنى (في)، كما أولوه في قول النابغة:

فَــلاَ تَتْرُكَنِّــي بِالوَعِيــدِ كَــأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجْرَبُ(١)

أراد: في الناس، وقيل: إلى بمعنى مع."(٢)

أما ابن القيم فقد وضّح أن الحروف لا ينوب بعضها عن بعض، ولو قدّر تعاقب الحروف فإنما يكون هذا مع أمن اللبس ووضوح المعنى؛ إذ يصبح من باب التفنن في الخطاب والتوسع فيه، ولا يُجيز التناوب دون قرينة في اللفظ، خوفا من اللبس وذهاب المعنى الذي قصد بالحرف، وإنما يُضمن الفعل ويشرب معنى فعل آخر يقتضي ذلك الحرف، فيكون ذكر الفعل مع الحرف الذي يقتضيه غيره قائما مقام الفعلين، وهذا من بديع اللغة وكمالها.

وقد فصّل في هذه القضية، وأورد كثيرا من الأمثلة التي قدّم فيها التضمين على التناوب.(٣) ومنها قوله ﷻ: ﴿**وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ**﴾(٤) وضح هنا أن فعل الإرادة لا يتعدى بالباء، ولكن ضمّن معنى (يَهُم فيه بكذا) وهو أبلغ من الإرادة، فإن الهم مبدأ الإرادة، فكان في ذكر الباء إشارة إلى استحقاق العذاب بمبدأ الإرادة وإن لم تكن جازمة.(٥)

الرأي الثالث: يقول بالتناوب مطلقا دون شرط أو قيد:(٦)

يرى أصحاب هذا الرأي بأن حروف الجر لها أكثر من معنى، ويقوم بعضها مقام بعض مطلقا، ونجد ثلة من العلماء أجازوا هذا الرأي، وأثبتوه في كتبهم ولم يضعوا له شروطا، منهم: أبو عبيدة حيث يقول: "ومن مجاز الأدوات اللواتي لهن معان في

(١) بيت من الطويل، وهو في ديوانه، ٢٨. وموجود في: الأزهية، ٢٧٣. الاقتضاب في شرح أدب الكاتب،٢/٢٦٧. رصف المباني، ١٦٩. الجنى الداني، ٣٨٧.

(٢) تفسير البحر المحيط ٣/٣٢٥.

(٣) ينظر: بدائع الفوائد، ٩٤٥.

(٤) الحج:٢٥. ي

(٥) ينظر: بدائع الفوائد، ٢٤-٢٥. وأيضا ٣٩٩.

(٦) نُسب هذا الرأي إلى الكوفيين بإطلاق، ولا تصح النسبة عن كلهم كما اتضح.

مواضع شتى، فتجيء الأداة منهن في بعض تلك المواضع لبعض تلك المعاني ... ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[1] معناه من الناس."[2] وقال: ومن مجاز ما جاء على لفظين فأعلمت الأداة في موضع، وتركت منه في موضع: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[3] معناه: إذا كالوا لهم أو وزنوا لهم".[4] وقد يقول بالتضمين نحو قوله ﷻ: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[5] أي: من أعواني في ذات الله؛[6] لكنّه في الأغلب يقول بالتناوب ولم يحكمه بتقارب المعنى.

وأيضا الأخفش الذي يقول: "وأما قوله: ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾[7] فإنك تقول: خلوت إلى فلان في حاجة، كما تقول: خلوت بفلان؛ إلا أن خلوت بفلان له معنيان: أحدهما: هذا والآخر سخرت به. وتكون (إلى) في موضع (مع) نحو: ﴿قَالَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[8] كما كانت (من) في معنى (على) في قوله ﷻ: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾[9] أي: على القوم. ... وزعم يونس أن العرب تقول (نزلت في أبيك) تريد عليه، وتقول: ظفرت عليه، أي: به ورضيت عليه، أي: عنه."[10]

أما ابن قتيبة فقد عقد في كتابه (تأويل مشكل القرآن) بابا يحمل عنوان: (باب دخول بعض حروف الصفات مكان بعض) يحمل عمله على هذا الرأي، فقد أورد مجموعة كبيرة من الشواهد القرآنية والشعرية وكلام العرب يحملها على التناوب مطلقا، ولم يشترط تقارب المعاني بين تلك الحروف، وقد ردّ عليه البطليوسي، وبيّن أن كثيرا

(١) المطفّفين:٢.
(٢) ينظر: مجاز القرآن، ١/١٤.
(٣) المطفّفين:٣.
(٤) مجاز القرآن، ١/١٤.
(٥) آل عمران:٥٢.
(٦) ينظر: مجاز القرآن، ١/٩٤. وأيضا ١/٦٧. وينظر: قضية تعاقب الحروف ومذاهب العلماء فيها، ٢٥٠.
(٧) البقرة:١٤.
(٨) آل عمران:٥٢.
(٩)الأنبياء:٧٧.
(١٠) معاني القرآن، ٥١. وينظر المواضع التالية: ٢٢٤، ٢٤٢، ٣٢٢، ٣٣٤.

من الشواهد التي أوردها يمكن حملها على التضمين.[1] يقول ابن قتيبة: "(في) مكان (على) تقول: لا يدخل الخاتم في إصبعي أي: على إصبعي، قال ﷻ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[2] أي: على جذوع النخل."[3]

وقال: (الباء) مكان (عن) قال ﷻ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[4]

قال علقمة بن عبدة:

فَـإِنْ تَـسْأَلُونِي بِالنِّـسَاءِ فَـإِنَّنِي بَصِيْرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ[5]

أي: عن النساء.[6]

وممن اتبع هذا الرأي الزجاجي،[7] وابن فارس،[8] والهروي،[9] وابن الشجري،[10] الذين خصصوا أبوابا أو فصولا في كتبهم لـ (دخول حرف الجر بعضها

(١) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكاتب،٢ /٢٦٢-٢٩٥. توفي البطليوسي سنة ٥٢١هـ.

(٢) طه:٧١.

(٣) أدب الكاتب، ٥٠٤. تأويل مشكل القرآن، ٥٦٧.

(٤) الفرقان:٥٩.

(٥) بيت من الطويل لعلقمة بن عبده، في ديوانه ٢٣، وهو موجود في: أدب الكاتب، ٥٠٨. رصف المباني، ٢٢٢. ولسان العرب، مادة (طبب) ٢٦٣١. شرح اختيارات المفضل، ١٥٨٢.

(٦) ينظر: أدب الكاتب، ٥٠٦. وينظر: حروف الجر بين النيابة والتضمين، ٢٤٥.

(٧) ينظر: حروف المعاني، ٧٤-٨٧.

(٨) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة، ٣٩٥-٤٠٢. وإن كان يقول بالتناوب في مواضع متفرقة من كتابه، لكنه إلى التناوب أميل، من ذلك ينظر كلامه في حرف الجر إلى: ٩٠. وحرف الجر في: ١٣١.

(٩) ينظر: الأزهية في علم الحروف، ٢٦٧-٢٩٠. يقول بداية الباب: "اعلم أن حروف الخفض قد يدخل بعضها مكان بعض وقد جاء ذلك في القرآن وفي الشعر". ٢٦٧.

(١٠) ينظر: أمالي ابن الشجري، ٦٠٦/٢-٦١٧/٢. يقول: "ومن زعم أنه كان حق الكلام لا تعد عينيك عنهم؛ لأن تعدو متعد بنفسه فليس قوله بشيء؛ لأن عدوت وجاوزت بمعنى،

مكان بعض) وأيضا ممن استحسنه ابن هشام الذي يميل إلى هذا الرأي؛ لأنه كما يرى أقل تعسفا من قول البصريين، كما وُضّح.(١)

نخلص بعد عرض هذه الآراء إلى قضية أعمق وهي: هل يقاس على التضمين والتناوب أم لا؟(٢) ونختم خلافهم في الآراء الواردة حول هذه القضية بين منع للتناوب إن لم يكن بين الحرفين تقارب في المعنى، أو إجازة له مطلقا، أو التشبث بالتضمين دون غيره، وفي الأخيريْن منها نظر؛ حيث إن القول بالتناوب مطلقا دون تقييد يخلط الكلام بعضه مع بعض، ولا يحتفظ الحرف بخصوصيته، ويلتبس المعنى بغيره، ويجوز على ذلك قولهم: سرت إلى زيد، وهو يريد مع زيد، قياسا على قولهم: إن فلانا لظريف عاقل، إلى حسب ثاقب، أي مع حسب، ولزمه أن يجيز زيد في عمرو، أي مع عمرو، قياسا على قول النابغة الجعدي: وَلَوْحُ ذِرَاعَيْنِ فِي بَرَكَة(٣)

أي مع بركة. ومعلوم أن الذين يقولون بالتناوب مطلقا لا يجيزون هذه المسائل.(٤)

أما من منع التناوب إطلاقا، فهو يتعسف في التأويل لكثير مما ورد من النصوص القرآنية، والشواهد والأمثلة؛ لأن هناك مسائل يبعد تأويلها على غير وجه البدل، كقوله:

إِذَا مَـا امْـرُؤٌ وَلَّـى عَلَـيَّ بِـوِدِّه وَأَدْبَـرَ لَـم يَـصْدُرْ بِإِدْبَـارِه وُدِّي(٥)

وأنت لا تقول: جاوز فلان عينيه عن فلان، ولو جاءت التلاوة بنصب العينين، لكان اللفظ بنصبها محمولا أيضا على لا تصرف عينيك عنهم." أمالي ابن الشجري، ٢٢٥/١. هنا في هذا المثال جاء تعقيبا على قول الزمخشري بالتضمين.

(١) ينظر: ص٩ من هذا المبحث. ورأيه في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١٥١/١.

(٢) ينظر للاستزادة: صناعة التفكير اللغوي، ١٤٨-١٥٤.

(٣) بيت من المتقارب للنابغة الجعدي في ديوانه، ٣٦، وعجزه (إلى جؤجؤ رهل المنكب)، وموجود في جمهرة اللغة، ١٣١٥. والأزهية، ٢٦٩. أدب الكاتب، ٥١٨. وبلا نسبة في تهذيب اللغة، مادة (زفر)، ١٩٤/١٣. وعجزه (إلى جؤجؤ حسن المزدفر)

(٤) ينظر: الاقتضاب، ٢٦٤.

(٥) بيت من الطويل لدوسر بن ذهيل القريعي في الأصمعيات، ١٦٨. وموجود بلا نسبة في: جمهرة اللغة، ١٣١٤. أدب الكاتب، ٥٠٨. الخصائص، ٣١٢/٢. الاقتضاب، ٢٦٤.

وقوله:

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيرٍ لعَمرُ اللهِ أَعجَبَني رِضَاهَا[1]

هنا لا يمكن لمن تمسك بهذا الرأي لهذا أن يقول: إن هذا من ضرورة الشعر؛ وذلك لأن هذا النوع قد كثر وشاع، ولم يخص الشعر دون الكلام.[2]

ونشير إلى نتيجة مهمة وهي أن هذه الشواهد موقوفة على السماع، غير جائز القياس عليها، ووجب أن يطلب لها وجه من التأويل، يزيل الشناعة عنها، ويعرف كيف المأخذ فيما يرد منها، والراجح هو أن يُضمن الفعل فعلا آخر في معناه، وإن لم يكن لجأنا إلى القول بالتناوب بين الحرفين إذا تقارب المعنيان، ووجود المسوّغ إلى ذلك تأييدا لرأي ثلّة من العلماء كما مر. وإن أجاز التضمين مجمع اللغة العربية بالقاهرة؛[3] فلا نرى صواب ما ذهبوا إليه؛ وذلك لأن هذه شواهد سمعت فالأصل أن تبقى على وجه الشذوذ ولا يقال بالقياس عليها؛ فإجازتها تقتضي خلطا في الكلام، ولبسا في المعنى، فينبغي التفريق بين ما يُقاس وما لا يقاس من كلام العرب حتى وإن كثر؛ فإن الأصل في القياس إنما يكون في القوانين الكلية التي تُستقرأ من كلام العرب، فتوجد مطردة أو شبيهة بالمطردة، أما اللغة المتعلقة بالألفاظ نفسها فإن الأصل فيها هو الاقتصار على السماع.[4]

ومن الجدير بالذكر أن النقل الشائع الذي يتداوله المعاصرون عن قياسية التضمين (نقلا عن كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان)[5] قد ثبت أنه خطأ؛ لأنه

رصف المباني، ٣٧٣.

(١) بيت من الوافر للقحيف العقيلي في ديوانه، ١٥٢. وموجود في: الكامل، ٧٢٢، ١٠٠١. وجمهرة اللغة، ١٣١٤. أدب الكاتب، ٥٠٧. الخصائص، ٣١٢/٢. الإنصاف، ٤٩٩.

(٢) ينظر: الاقتضاب، ٢٦٤.

(٣) ينظر: النحو الوافي، ٥٩٤/٢.

(٤) ينظر: صناعة التفكير اللغوي، ١٤٩-١٥٣.

(٥) وذلك نقلا عن الصبان فهو نسب لأبي حيان القول بأن التضمين قياسي عند الأكثرين، وعزا هذا القول لكتابه ارتشاف الضرب. ينظر: حاشية الصبان، ٢١/١.

بالرجوع إلى كلام أبي حيان يتضح أنه يقصد تضمينا آخر غير التضمين المقصود هنا، وهو التضمين عند عطف الأفعال في مثل قولهم:

عَلَّفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[1]

أي: (وسقيتها ماء) فهذا هو التضمين الذي ذكر أبو حيان أن الجمهور مجمع على قياسيته،[2] وأما التضمين المعروف الذي هو إشراب فعل معنى فعل آخر، فليس هذا هو مقصود أبي حيان، بل الأخير هذا سماعي بالإجماع كما نص ابن السيد البطليوسي، وكما هو ظاهر من تصرفات العلماء؛ لأن أكثر العلماء ينصون على لحن العامة في استعمال حرف في موضع حرف، وما امتلأت به كتبهم بما يندرج من أحكام هذا الباب.[3]

(١) الرجز لذي الرُّمَّة، ولم أجده في ديوانه تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، وتحقيق أحمد حسن بسج. وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٤٧. وموجود في: الإنصاف، ٤٨٨. لسان العرب، ١٨١٢/٢٠، مادة (زجج). ارتشاف الضرب، ١٤٩٢. وشرح شذور الذهب، ٢٦٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب، ١٤٩٢.

(٣) ينظر: صناعة التفكير اللغوي، ١٤٩-١٥٣.

المبحث الثاني: حروف الجر بين التناوب والتضمين في البحر المحيط دراسة تطبيقية

الأصل أنَّ لكل حرفِ جرٍ معنى خاص به، ولكن الأمر قد يُتوسع فيه – ليس على وجه الإطلاق – وإنما بما يخدم المعنى لأغراض بلاغية أو غيرها، وسُمع هذا في كلام العرب كثيرًا، وفي المبحث السابق تحدثنا عن أقوال النُّحاة وآرائهم(١) في شأن حروف الخفض وهل يحلُّ بعضها مكان بعض؟ كما طرحنا وجهات النَّظر المختلفة لكلٍ من البصريين والكوفيين وآراء العلماء – رحمهم الله – في الإجابة عن التناوب والتضمين.

ثم تَبين ما المقصود بالتناوب وما المقصود بالتضمين؛ وفي هذا المبحث نستحضر الشواهد القرآنية على ذلك.

الشاهد الأول:

من الآيات القرآنية الواردة في البحر المحيط والتي تعرض فيها أبو حيَّان لهذه المسألة قوله تبارك وتعالى: ﴿**ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۗ وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا**﴾(٢)، تكلم العلماء عن معنى حرف الجر (إلى) في هذه الآية الكريمة، فنجد أبا حيان يقول فيها: «و(إلى) إما على بابها ومعناها: من الغاية، ويكون الجمع في القبور، أو يُضمَّن معنى:

ليجمعنكم معنى: ليحشرنكم، فيعدى بإلى. قيل: أو تكون "إلى" بمعنى "في"، كما أولوه في قول النَّابغة:

فَلاَ تَتْرُكَنِّي بِالوَعِيدِ كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجْرَبُ(٣)

(١) ينظر: حروف المعاني والصفات للزجاجي ٧٨،٧٩، اللمحة لابن الصائغ ٢٢٤/١، أمالي ابن الشجري ٦٠٨/٢، رصف المباني ص١٦٩، مغني اللبيب ٨٩/١.

(٢) سورة النساء، آية: ٨٧.

(٣) من الطويل، وهو ديوانه ص٢٨، الوعيد: لتهديد، القار: الزفت الذي يطلى به البعير الأجرب، ورد الشاهد في معاهد التنصيص ٣٥٩/١، الخزانة ٤٦٥/٩.

أراد: في النَّاس[١]، وقيل: إلى بمعنى مع»[٢] وعلى هذا التفسير يظهر من كلامه إجازة الرأيين التضمين والتناوب، إلا أنَّه في تفسير سورة الأنعام لقوله تبارك وتعالى: ﴿**لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**﴾[٣] لم يتعرض للتناوب وإنما قال في تفسيره للآية الكريمة: « أي: ليجمعنكم في القبور إلى يوم القيامة، والظاهر أن "إلى" للغاية والمعنى ليحشرنكم منتهين إلى يوم القيامة وقيل: المعنى ليجمعنكم في الدنيا يخلقكم قرنا بعد قرن إلى يوم القيامة »[٤]، وفي هذه الآية يرى الثعلبي التناوب ولم يذكر غيره، فيقول في تفسير الآية الكريمة: «يعني في يوم القيامة، (إلى) يعني (في)»[٥]، وفي المقابل يرى الواحدي التضمين ولا يرى غيره في تفسير الآية الكريمة، مع أنه ذكر رأي الزجَّاج: «قال الزجاج: معناه: ليجمعنَّكم إلى اليوم الذي أنكرتموه، وهو اليوم الذي لا ريب فيه»[٦] وفي موضع آخر يقول: «ليضمنَّكم إلى هذا اليوم الذي أنكرتموه وليجمعنَّ بينكم وبينه»[٧]، ويرى الزمخشري أنَّ يجمعنكم جاءت بمعنى يحشرنكم فتعدى الفعل بحرف الجر (إلى) فيقول: «واللَّه ليجمعنكم إِلى يَوْمِ الْقِيامَةِ أي: ليحشرنكم إليه»

وعند ابن مالك من معاني حرف الجر (إلى) حرف الجر (في) مستشهدًا بقول النابغة السابق، ثم بالآية الكريمة وسبقها بقوله: «ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى: (ليجمعنّكم إلى يوم القيامة)»[٨]

ولا يرى ابن عصفور مجيء (إلى) بمعنى (في) فقال: « لو كانت بمعنى (في) لساغ أن يقال: زيد إلى الكوفة، أي: في الكوفة. فلما لم تقله العرب وجب أن يُتأول ما أوهم ذلك»[٩]،

---

(١) أمالي ابن الشجري٢/٦٠٨، ورصف المباني ص١٦٩، ومغني اللبيب ١/٨٩، وهمع الهوامع ٢/٤١٤، والدرر ٤/١٠١، شرح الأشموني ٢/٢٨٩.

(٢) تفسير البحر المحيط ٤/٦.

(٣) سورة الأنعام، آية: ١٢

(٤) تفسير البحر المحيط ٤/٤٤٧

(٥) الكشف والبيان في تفسير القرآن ٤/١٣٧

(٦) التفسير الوسيط ٢/٢٥٦

(٧) تفسير الوجيز ص٣٤٦

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٤٣

(٩) ينظر: الجنى الداني ص٣٨٨، مغني اللبيب ١/١٠٥، نهاية الأرب في فنون الأدب

هذا عامة ما ورد من أقوال العلماء في توجيه حرف الجر (إلى) في الآية الكريمة، والله تعالى أعلم.

الشاهد الثاني:

﴿قَالُواْ يَٰهُودُ مَا جِئۡتَنَا بِبَيِّنَةٖ وَمَا نَحۡنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوۡلِكَ وَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ ٥٣﴾[1]

في هذا الشاهد استعملت (عن) في قوله تبارك وتعالى: **"عن قولك"** بمعنى التعليل بدلا من المجاوزة وكأنها نابت عن اللام، وفسرها أبو حيان بقوله: «و(عن) في "عن قولك" حال من الضمير في تاركي آلهتنا، كأنه قيل: صادرين عن قولك، قاله الزمخشري. وقيل: (عن) للتعليل كقوله تعالى: (**إلا عن موعدة وعدها إياه**) فتتعلق بتاركي، كأنه قيل: لقولك»[2]

فأورد أبو حيان القولين ولم يرجح، ويرى ابن مالك والمرادي أن (عن) تأتي للتعليل، أي: أنها تحل محل اللام في معنى التعليل وكأنها: لقولك، أما الجوجري فقد استشهد بالآية الكريمة على أن (عن) تأتي بمعنى اللام وكذلك خالد الأزهري[3]، والسيوطي استشهد بها على أن (عن) تأتي بمعنى (على)[4]، ونقل أبو حيان في التذييل والتكميل رأي الكوفيين وأبي بكر السراج فقال: «وهذا الذي ذكره المصنف هو مذهب للكوفيين، زعموا أن (عن) تكون بمعنى: من أجل، قالوا: ومن ذلك: أطعمه عن جوع، أي: من أجل جوع... وتابع أبو بكر ابن السراج على كون "عن" بمعنى "من أجل" في قولهم: أطعمهم عن جوع» [5]، وجامع أقوالهم: التعليل والله أعلم.

الشاهد الثالث:

أيضًا من الشواهد القرآنية التي أكد أبو حيان في تفسيرها مسألة التضمين قوله تبارك وتعالى: ﴿**وَرَفَعَ أَبَوَيۡهِ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدٗاۖ وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَايَ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَعَلَهَا رَبِّي حَقّٗاۖ وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ إِذۡ أَخۡرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجۡنِ وَجَآءَ بِكُم مِّنَ ٱلۡبَدۡوِ مِنۢ بَعۡدِ أَن نَّزَغَ**

٣٩٩/٢٤

(١) سورة هود، آية: ٥٣

(٢) تفسير البحر المحيط ١٦٧/٦

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب ٥٤٧/٢، شرح التصريح ٦٥٣/١

(٤) ينظر: همع الهوامع ٤٤٣/٢

(٥) التذييل والتكميل ٢٢٣/١١-٢٢٤

﴿ٱلشَّيۡطَٰنُ بَيۡنِي وَبَيۡنَ إِخۡوَتِيٓۚ إِنَّ رَبِّي لَطِيفٞ لِّمَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ﴾[1]

قال أبو حيان في قوله تبارك وتعالى: "**وَقَدْ أَحْسَنَ بِي**" «وأحسن وأساء يتعدى بإلى وبالباء كأنه تضمن أحسن معنى لطف، فعدي بالباء»[2]، فيرى أبو حيان تضمينَّ الفعل (أحسن) معنى (لطف) فعُدِّي بالباء.

ويرى البغوي إنابة الباء عن (إلى) أو (على) ولم يذكر التضمين، وكذلك السيوطي يرى أن الباء نابت عن (إلى)[3]، أما السمين الحلبي فعلى رأي أبي حيان[4]، وذكر ابن الشجري أن "أحسن" يتعدى بـ(إلى) أو بالباء[5]، وقال المرادي بالتناوب والتضمين، وكذلك ابن هشام، والأشموني، والأزهري[6].

والذي يظهر أن المفسرين يرون التضمين أكثر من التناوب؛ لأن الحديث عن القرآن ليس كالحديث عن كلام البشر والله أعلم.

الشاهد الرابع:

أيضا من الشواهد القرآنية التي وردت في البحر المحيط واستشهد بها النحاة قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُۚ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِي شَكّٖ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٖ** ﴾[إبراهيم:٩] (فَرَدُّواْ أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ }[7]

في تفسير هذه الآية الكريمة يقول أبو حيان:

«والظاهر أنَّ الأيدي هي الجوارح، وأنَّ الضمير في أيديهم وفي أفواههم عائد على الذين جاءتهم الرسل. وقال ابن مسعود، وابن زيد أي: جعلوا، أي: أيدي أنفسهم في أفواه أنفسهم ليعضوها غيظا مما جاءت به الرسل.»[8] ويظهر من تفسير أبي حيَّان للآية الكريمة أنه يرى التضمين، ومن قبله الزمخشري إذ قال في تفسيرها:

---

(١) سورة يوسف، آية: ١٠٠

(٢) تفسير البحر المحيط ٣٤/٧

(٣) تفسير البغوي ٢٨٠/٤، ٤٤٨/٧، همع الهوامع ٤١٨/٢

(٤) ينظر: الدر المصون ٣٣٥/٧

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ٧٤/٢

(٦) ينظر: الجنى الداني ٤٥، المغني ١٤٣/١، شرح الأشموني ٩٠/٢، شرح التصريح ٦٤٨/١

(٧) سورة إبراهيم آية ٩

(٨) تفسير البحر المحيط ٤١١/٦

«أي: ردوا نعم الأنبياء التي هي أجل النعم من مواعظهم ونصائحهم وما أوحى إليهم من الشرائع والآيات في أفواههم، لأنهم إذا كذبوها ولم يقبلوها، فكأنهم ردوها في أفواههم ورجعوها إلى حيث جاءت منه على طريق المثل مِمَّا تَدْعُونَنا إِلَيْهِ من الإيمان بالله»[(١)]، وتأويلهما لمعنى الآية يُظهر موافقتهما لمذهب البصريين الذين يرون أنَّ لكل حرف جر معنى خاص به.

وقد اختُلف في هذه الآية في توجيه حرف الجر (في) فيرى أبو السعادات المبارك والمرادي أنّه جاء بمعنى حرف الجر (إلى) وعلى رأيهما ابن هشام والأشموني والسيوطي[(٢)] وهم بذلك يوافقون رأي من قال بجواز التناوب بين حروف الخفض[(٣)] أو حلول حروف الجر بعضها مكان بعض.

الشاهد الخامس:

ومما تكلم فيه أبو حيان من الآيات القرآنية على هذه المسألة قوله تبارك وتعالى: ﴿**قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ**﴾[(٤)]

اختلف العلماء – رحمهم الله – في توجيه حرف الجر (في) في هذه الآية الكريمة "**ولأصلِّبنكم في جذوع النخل**" فذكر أبو حيان في توجيهها: «ولما كان الجذع مقرًا للمصلوب واشتمل عليه اشتمال الظرف على المظروف عدي الفعل بـ(في) التي للوعاء، وقيل: (في) بمعنى (على)، وقيل: نقر فرعون الخشب فصلبهم في داخله فصار ظرفًا لهم حقيقة حتى يموتوا فيه جوعًا وعطشًا»[(٥)]،

وقد عدد أبو حيان الرأي في توجيهها ورأى أنها جاءت بمعناها الأصلي وهو

---

(١) الكشاف ٥٤٢/٢

(٢) ينظر: البديع في علم العربية ٢٦٧/١، الجنى الداني ص٢٥٢، مغني اللبيب ٢٢٥/١، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٨٥/٢، همع الهوامع ٤٤٦/٢

(٣) من النحاة المجيزين ينظر: أدب الكاتب ص٥١٩، حروف المعاني والصفات ص٧٤-٨٣، الأزهية ص ١٧٣،١٧٥،١٧٦، أمالي ابن الشجري ٦١١/١، اللمحة لابن الصائغ ٢٣٣/١.

(٤) سورة طه آية: ٧١

(٥) البحر المحيط ٢٤٢/٦-٢٤٣

الظرفية، ونقل رأي من قالوا: بأنَّ (في) معنى (على)، واستشهد أبو بكر الخوارزمي، وأبو السعادات المبارك، وابن مالك بهذه الآية الكريمة[1]، بأنَّ من معاني (في) الاستعلاء، كما استشهد ابن مالك بقول عنترة:

بطلٌ كأنَّ ثيابَه في سرحةٍ يُحذَى نعالَ السَّبتِ ليس بتوأَمِ[2]

أراد على سرحه[3]، من طوله.

الشاهد السادس والسابع:

ومما ورد عند النحاة وتعرض له أبو حيان قوله تبارك وتعالى:

﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ﴾[4]

قال في تفسيرها أبو حيان: «فقيل بالدهن مفعول والباء زائدة التقدير تنبت الدهن. وقيل: المفعول محذوف أي تنبت جناها وبالدهن في موضع الحال من المفعول المحذوف أي: تنبت جناها ومعه الدهن.» اختلف النحاة في الباء الوارد في: "بالدهن" فيرى الثعلبي أنَّها باء زائدة[5]، وقال فيها الواحدي: «أي تنبت ما تنبته والدهن فيه»[6]،

وفي موضع آخر قال: «معنى {تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ} أي: بذي الدهن أي: تنبت ما فيه دهن.»[7]، وقال الزمخشري فيها: «أي: تنبت زيتونها وفيه الزيت. وقرئ: تنبت، بضم التاء وفتح الباء، وحكمه حكم تنبت. وقرأ ابن مسعود: تخرج الدهن وصبغ

(١) ينظر: مفيد العلوم ومبيد الهموم ص٨٥، البديع ٢٦٧/١، شرح الكافية الشافية ٨٠٥/٢.

(٢) من الكامل في ديوانه ص ١٥٢، السرحة: شجرة فيها طول وشرف أي أنه: طويل الجسم، ليس بتوأم: أي أنه قوي لم يزحمه أخ في بطن أمه فيضعف، ورد الشاهد في الكامل ٧٩/١، الصناعتين ٢٠٣/١، شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٢٥، شرح المعلقات العشر للزوزني ص ٢٥٢، لسان العرب مادة سرح ٤٧٨/٢، الخزانة ٤٥٨/٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٢١/٨، شرح الرضي على الكافية ٢٧٩/٤، شرح الكافية الشافية ٨٠٥/٢، تسهيل الفوائد ١٥٧/٣، المغني ٢٢٤/١.

(٤) سورة المؤمنون آية ٢٠

(٥) ينظر: الكشف والبيان ٩١/٢، ٢٣/٤، ١٦/٧

(٦) البسيط ٤٥٠/٧

(٧) البسيط ٥٥٧/١٥

الآكلين. وغيره:

تخرج بالدهن: وفي حرف أبيّ: تثمر بالدهن. وعن بعضهم: تنبت بالدهان»[1]

فكأن الزمخشري رأى فيها الظرفية بمعنى (في)، وقال السمين الحلبي فيها: أي: «وفيها الدهن»[2]، وبعد استشهاد الشاطبي بالآية الكريمة ذكر من معاني حرف الجر الباء أن تكون بمعنى "من" واستشهد بقول عنترة العبسي[3]:

شَرِبَتْ بِماءِ الدُّحْرُضَيْنِ فأصبحتْ زَوْراءَ تَنْفِرُ عن حِياضِ الدَّيْلَمِ [4]

أراد: شربت من ماء[5]، ثم قال بعدها: «وهنا مسألة وهو أنه إذا ثبت وقوع الباء بمعنى (من) التبعيضية، وأنَّها مرادفتها ثبت أنَّ الباء تقع للتبعيض عند الناظم، فيقرب مذهب الشافعية في دعوى أنَّ الباء في قوله تعالى: {**وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين**} للتبعيض، كما لو قال: وامسحوا من رءوسكم، كما أن قوله: {**عينًا يشرب بها عباد الله**} بمعنى: يشرب منها.»[6].

ويرى ابن قتيبة الدينوري في بيت عنترة أن الباء بمعنى (في)[7]، ويرى ابن الأنباري أنها تأتي بمعنى (من)[8] ، واستشهد بقوله تعالى: ﴿**عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا**﴾[9]، قال أبو حيَّان في هذه الآية: «وفي يشرب بها: أي يمزج شرابهم بها أتى بالباء الدالة على الإلصاق، والمعنى: يشرب عباد الله بها الخمر، كما تقول: شربت

---

(١) الكشاف ٣/ ١٨١

(٢) الدر المصون ٤/ ٣٤٠

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٣/٦٣٦

(٤) من الكامل، وهو في شرح ديوانه ص١٤٧، والدحرضان: ماءان، يقال لأحدهما: دحرض، وزوراء: مائلة، والديلم: الأعداء، ورد الشاهد في جمهرة أشعار العرب ص ٣٥٨، شرح القصائد السبع الطوال ص٣٢٤، شرح المعلقات العشر للزوزني ص٢٣٤.

(٥) ينظر: حروف المعاني والصفات للزجاجي ص ٤٨، أمالي ابن الشجري ٢/٦١٣، الأزهية ص١٨٢،شرح المفصل ٢/١١٥، اللمحة لابن الصائغ ١/٢٤٥.

(٦) المقاصد الشافية ٣/٦٣٦

(٧) ينظر: أدب الكاتب ص ٥١٥

(٨) شرح القصائد السبع الطوال ص٣٢٤

(٩) سورة الإنسان، آية: ٦.

الماء بالعسل، أو ضمَّن يشرب معنى يروى فعدي بالباء. وقيل: الباء زائدة والمعنى يشرب بها»[1] ونلاحظ من كلام أبي حيَّان عن التضمين في الآية الكريمة كيف فتح على القارئ آفاقًا بلاغية مناسبة لمقام القرآن الكريم، لا يمكن للتناوب أن يفتحها، وفي هذه الآية يرى ابن الصائغ أن الباء بمعنى (في)، وكذلك ابن هشام، والأشموني، والمكودي، والأزهري، والسيوطي[2]، وظاهر كلام أبي حيان في تفسيره جواز القولين: التضمين أو تبقى على معناها الأصلي.

الشاهد الثامن:

في قوله تبارك وتعالى: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣**﴾[3] ، قال أبو حيان في تفسيرها: «عن الهوى: أي عن هوى نفسه ورأيه»[4] وفي موضع آخر قال: «ونهى النفس عن الهوى: أي عن شهوات النفس»[5]

وردت هذه الآية كثيرًا عند النحاة في مسألة التناوب بين حروف الجر، فيرون تناوب حرفي الجر (عن) والباء في الآية الكريمة، قال فيها الزجاجي: «عَن مَكَان الْبَاء قَالَ الله عز وَجل **{وَمَا ينْطق عَن الْهوى}** أَي: بالهوى وَالْعرب تَقول رميت عَن الْقوس أَي بِالْقَوْسِ»[6]، وعلى هذا الرأي من النحاة ابن الشجري، وابن الصائغ، وأبو حيان في الارتشاف، وابن هشام، وناظر الجيش[7] .

وقد فسَّر مقاتل بن سليمان قوله تعالى: .«وما تكلم بالباطل، وَما يَنْطِقُ محمد هذا القرآن عَنِ الْهَوَى»[8]، لم يقل: أي: بالهوى كما ذكر بعض النُّحاة.

كما فسَّرها الطبري بقوله: «أي ما ينطق عن هواه إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحى) إليه.

---

(١) البحر المحيط ١٠/ ٣٥٥

(٢) ينظر: اللمحة ٢٤٤/١، المغني ١٤٢/١، شرح الأشموني ٨٩/٢، شرح المكودي على الألفية ص١٥٢، شرح التصريح ٦٤٧/١، همع الهوامع ٤١٨/٢

(٣) سورة النجم، آية: ٣.

(٤) تفسير البحر المحيط ١٠/١٠

(٥) تفسير البحر المحيط ٤٠٢/١٠

(٦) حروف المعاني والصفات ص٧٤

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري٦١١/٢، اللمحة ٢٣٣/١، ارتشاف الضرب١٧٢٨/٤، التذييل والتكميل ٢٢١/١١، مغني اللبيب ١٩٨/١، تمهيد القواعد ٢٩٦٠/٦

(٨) تفسير مقاتل بن سليمان ١٥٣/٤.

وقيل: (عَنِ الْهَوى) أي بالهوى»[1]، وكرأيه أبو حفص النعماني في تفسيره[2]، وقال الثعالبي: «يريد محمّدا صلّى الله عليه وسلّم أَنَّه لا يتكلم عن هواه»[3]

وعلى هذا ظهر لأبي حيان رأيان، الأول: في تفسيره وهو بقاء المعنى الأصلي للحرف، وفي الارتشاف التناوب.

الشاهد التاسع:

ومما ورد من البحر المحيط تفسير قوله تعالى:﴿**سَأَلَ سَآئِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ**﴾[4]

ومن ضمن ما قال أبو حيان في تفسيرها: «وقرأ الجمهور: سأل بالهمز: أي دعا داع، من قولهم: دعا بكذا إذا استدعاه وطلبه، فالباء على أصلها. وقيل: المعنى بحث باحث واستفهم. قيل: فالباء بمعنى عن.»[5]، وقال الثعلبي في تفسيرها:

«سَأَلَ سائِلٌ بِعَذابٍ واقِعٍ قرأ أهل المدينة والشام سال بغير همز، وقرأ الباقون بالهمز واختاره أبو عبيد وأبو حاتم، فمن قرأه بالهمز فهو من السؤال لا غير وله وجهان: أحدهما أن تكون الباء في قوله بِعَذابٍ بمعنى (عن) كقوله سبحانه: "**فَسْئَلْ بِهِ خَبِيراً**" أي: عنه... وهذا قول الحسن وقتادة قالا: كان هذا بمكّة، لما بعث الله تعالى محمدا صلّى الله عليه وسلّم إليهم وخوّفهم بالعذاب والنكال، قال المشركون بعضهم لبعض: من أهل هذا العذاب اسألوا محمدا لمن هو وعلى من ينزل وبمن يقع، فبيّن الله سبحانه وأنزل سَأَلَ سائِلٌ عذابا واقعا لِلْكافِرِينَ أي: على الكافرين، اللام بمعنى على»[6]

وعلى التناوب يرى الواحدي والبغوي في تفسيرهما للآية الكريمة[7]، ويرى ابن الناظم وابن عقيل أن من معاني حرف الجر الباء "عن" في شرحهما[8]، وقال فيها ابن الشجري:

---

(١) تفسير الطبري ٤٩٨/٢٢.
(٢) ينظر: تفسير اللباب في علوم الكتاب ١٥٧/١٨
(٣) تفسير الجواهر الحسان ٣٢٢/٥
(٤) سورة المعارج، آية: ١.
(٥) تفسير البحر المحيط ٢٧٠/١٠
(٦) الكشف والبيان ٣٤/١٠
(٧) ينظر تفسير البسيط ٢٧٨/٣، تفسير البغوي ١٥٠/٥.
(٨) شرح ابن الناظم ص٢٦٣، شرح ابن عقيل ٢٢/٣

«وتقع الباء موقع «عن» كقوله تعالى: {سَأَلَ سائِلٌ بِعَذابٍ واقِعٍ} أي: عن عذاب، ومثله: {فَسْئَلْ بِهِ خَبِيراً} أي: عنه، وقال عنترة:

هَلّا سَأَلْتِ الْخَيْلَ يَابْنَةَ مَالِكٍ إِنْ كُنْتِ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمِي (١)

أي: سألتِ الخيل عمّا لم تعلمي(٢)، وقال النَّابغة:

كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا بِذِي الجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحَدِ(٣)

أراد زال النهار عنّا»(٤) أراد: زال النهار عنَّا، وقيل: علينا(٥).

الشاهد العاشر:

ومما سُمع عن العرب قولهم: (رميت عن القوس) أي: رميت بالقوس(٦)، وبه استشهد أبو حيَّان فقال:

«قولهم رميت عن القوس وعلى القوس ومن القوس لأن السهم يبعد عنها ويستعليها إذا وضع على كبدها للرمي ويبتدىء الرمي منها، فكذلك قالوا: جلس بين يديه وخلفه بمعنى "في" لأنهما ظرفان للفعل ومن بين يديه ومن خلفه لأن الفعل يقع في بعض الجهتين كما تقول جئته من الليل تريد بعض الليل انتهى» (٧)، وتناول سيبويه هذا القول فقال: «عن فلما عدا الشيء وذلك قولك: أطعمه عن جوعٍ، جعل الجوع منصرفًا تاركًا له قد جاوزه. وقال: قد سقاه عن العيمة. العيمة: شهوة اللبن. قال أبو عمرو: سمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس. وناسٌ يقولون: رميت

(١) من الكامل، وهو في ديوانه ص١٤٩، ورد الشاهد في جمهرة أشعار العرب ص ٣٦٤، شرح المعلقات العشر للزوزني ص ٢٤٨، شرح القصائد السبع ص٣٤٢.

(٢) الأزهية ص١٨٢.

(٣) من البسيط، وهو في ديوانه ص١٠، مستأنس: منفرد في وادي الجليل وقيل: الناظر بعينه، وروي (مستوجس) بدل (مستأنس)، معنى زال النَّهار بنا أي: انتصف، ورد في: شرح المعلقات العشر ص٢٩٤، شرح القصائد التسع لابن النحاس ص٧٤٢، شرح القصائد العشر ص ٣١١، الخزانة ١٨٧/٣.

(٤) أمالي ابن الشجري ٦١٤/٢

(٥) ينظر: الأزهية ص١٨٣، أمالي ابن الشجري٦١٤/٢.

(٦) ينظر: حروف المعاني والصفات ص٧٤، الأزهية ١٧٩.

(٧) تفسير البحر المحيط ٢٢/٥.

عليها.»[1]، وللزمخشري مقال في تفسيره يشابه مقال أبي حيان في المسألة[2]، أما الثعلبي والبغوي في تفسيرهما فيرون التناوب بين (عن) والباء، ومثلهم من النحاة الزجاجي، وابن الصائغ، والمرادي، والأزهري، والسيوطي [3]، وذكر ابن مالك عن الفراء أنَّ العرب قالت: عن القوس، وبالقوس[4] .

تناول أبو حيان مسألة التضمين والتناوب، ويظهر لي أنَّه يرجح التضمين على التناوب في حروف الجر في ما سمع، ولا يظهر أنه يرى حرجًا في التناوب؛ في بعض المواضع بعد ذكر الرأي الراجح لديه ينقل رأي من قال بالمناوبة على سبيل الاستئناس كقوله: وقيل: «في بمعنى على»[5]، والأكثر لا يذكر، وفي الارتشاف رأى في قوله تعالى: ﴿وما ينطق عن الهوى﴾ التناوب، وفي تفسيره البقاء على المعنى الأصلي – كما مر علينا – ويظهر عندي أنَّ أبا حيان يرى التضمين في ما دعت الحاجة إليه، فقد تناول هذا اللفظ مع الأفعال والحروف في كثير من المواضع والتي من ضمنها حروف الجر[6] فيقول بأحد المواضع: «والتضمين ليس بقياس، ولا يصار إليه إلا عند الحاجة إليه»[7].

وقال في موضع آخر: «في بمعنى مع، ولا حاجة للتضمين مع صحة معنى في»[8]، فهو يرجح التضمين على المناوبة متى ما احتاج التوجيه النحوي إلى ذلك، وبالنسبة للنحاة، فقد تناول هذه المسألة الكثير من علماء النحو، منهم: الزجَّاجي،

(١) الكتاب ٢٢٦/٤.
(٢) ينظر: الكشاف ٩٣/٢
(٣) ينظر: حروف المعاني والصفات ص٧٤، اللمحة ٢٣٣/١، اجنى الداني ص٢٤٦، شرح التصريح ٦٥٣/١، الهمع ٤٤٤/٢
(٤) ينظر: شرح التسهيل ١٦٠/٣
(٥) البحر المحيط ٢٤٢/٦-٢٤٣
(٦) تناول أبو حيان لفظ التضمين في مواضع كثيرة كـ: إنَّ وأخواتها وكان وأخواتها، والجملة الاعتراضية، والمسائل اللغوية وغيرها، ينظر: ١٢٣/١، ٢٠٨/٣، ٨٤/١، ٦٣٧/١، ٦٤٣/١ ، ٣٤١/٨
(٧) البحر المحيط ٣٤١/٨
(٨) البحر المحيط ٣٠١/٩

وابن يعيش، وابن الصائغ[١]، وابن الشجري[٢]، والمالقي[٣]، وابن هشام[٤]، والسيوطي[٥]، ولم تخلُ من الخلاف، فهناك من تأوَّلَ ما ذكرنا بتعلق حروف الجر بمحذوف، وهناك من أوقفه على السماع كالمالقي[٦]، ولم يرَ ابن عصفور جوازه، وقال: «لو كان هذا جائزًا لجاز قولنا: زيد إلى الكوفة»[٧]، ولم يجز التناوب غالب أهل البصرة، وأوّلوا ما سُمع بالتضمين وهو ظاهر كلام سيبويه[٨]، وتأوَّلوا قول الله تعالى: ﴿فاسئل به خبيرًا﴾ [٩]، بـ «اسأل بسببه خبيرًا» وقالوا: «لو كانت (الباء) بمعنى (عن) لجاز أطعمته بجوع، وسقيته بعيمة، أي: عن جوع، وعن عيمة، وتعدية السؤال بالباء على سبيل التضمين، أي: فاعتن به، أو اهتم به؛ لأنَّ السؤال عن الشيء اعتناء به واهتمام»[١٠].

أمَّا الكوفيون فيرون جواز التناوب فيما سمع للشواهد عليه من كلام الله تعالى، وكلام العرب.

والراجح أنَّ كل حرف جر له معنى واستعمال ذكرهما العلماء، على أن كلام البشر أيسر؛ وما ورد فالأفضل أن يوقف به على السماع، خاصة القرآن الكريم؛ فكل حرف في كتاب الله مخصوص بذاته، وما جاء في تأويل القرآن الكريم يُرجَع فيه إلى أهل التفسير بالأثر خاصة، كابن عباس، ومجاهد، ومقاتل بن سليمان، وغيرهم.

من ذلك ما ذكره الطبري في تفسيره قول الله تعالى: ﴿عينًا يشرَبُ بها عِبَادُ الله

(١) اللمحة ٢٢٤/١.
(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٦٠٨/٢.
(٣) ينظر: رصف المباني ص١٦٩.
(٤) ينظر: المغني ٨٩/١.
(٥) ينظر: همع الهوامع ٤١٤/٢.
(٦) ينظر: رصف المباني ص.١٦٩
(٧) ينظر: الجنى الداني ص٣٨٨، المغني ٨٩/١.
(٨) ينظر: الكتاب ٣١٠/١، المقتضب٣٩،١-٤٠، الأصول٤٤/١، التذييل والتكميل ١٩٧/١١.
(٩) سورة الفرقان آية: ٥٩.
(١٠) التذييل والتكميل ١٩٧/١١.

يفجرونَها تفجِيرًا﴾ [1] فيقول فيها: «كان مزاج الكأس التي يشرب بها هؤلاء الأبرار كالكافور»[2]، فأرجع الباء للكأس، لا على قول بعض النُّحاة أي: "منها" -كما سبق ذكره.

كما فسَّر مقاتل بن سليمان قوله تعالى: .«وما تكلم بالباطل، وَما يَنْطِقُ محمد هذا القرآن عَنِ الْهَوى»[3]، لم يقل: أي: بالهوى كما ذكر بعض النُّحاة.

وفسَّرها الطبري بقوله: «أي ما ينطق عن هواه إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحى» إليه. وقيل: (عَنِ الْهَوى) أي بالهوى»[4].

حتى أبو حيان في تفسيره اختلف عن كتاب النحو فقال في الارتشاف: «تكون عندهم للاستعانة نحو قوله تعالى: «وما ينطق عن الهوى» أي: بالهوى وتكون عندهم لموافقة بعد نحو: قوله تعالى: «لتركبن طبقا عن طبق» أي بعد طبق، وزعم ابن مالك أنها تأتي للتعليل نحو قوله تعالى: «إلا عن موعدة وعدها إياه» وكقوله تعالى: «وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك»، وللبدل نحو قولهم: حج فلان عن أبيه»[5]

وفي تفسيره للآيات لا يتعرض في هذه المسألة للمناوبة بين حروف الجر، إلا أنه ينقل رأي النحاة ويسبقه بـ: "قيل" كذا؛ فكأنه -والله أعلم- يُفرِّق بين تفسير الآيات كمعنى لكلام ربنا جلَّ جلاله، وبين الأحكام النحوية كقواعد تُقعَّد للغة ويُسار عليها.

أما كلام البشرِ فقد يحصل هذا في الحياة اليومية، إن كان الحرف مناسبًا للكلام، وصح استخدامه مع الجملة، فلا مانع من الإحلال، وليس هذا في كل الكلام، كما فسره ابن عصفور بل حسب ما يناسب الحال والمقال، والأفضل بلا شك أن يكون لكل حرف استخدامه المخصوص به.

والذي يظهر لي أنَّ هذه المسألة ليست عند الكوفيين دون البصريين، وإن كان أهل البصرة يميلون إلى الاختصاص في معاني حروف الجر أكثر من أهل الكوفة، فيُلزمون كل حرف معنى أو معان محددة لا يرون تجاوزها، إلا أنهم في بعض المواضع

(١) سورة الإنسان، آية: ٦.
(٢) تفسير الطبري ٧/٤٢٠.
(٣) تفسير مقاتل بن سليمان ٤/١٥٣.
(٤) تفسير الطبري ٢٢/٤٩٨.
(٥) ارتشاف الضرب ٤/١٧٢٨

أقرّوا بالنيابة –كما تقدم– من كلام سيبويه في قول العرب: (رميت عن القوس)، أما الكوفيون فلا مانع عندهم من أن تحل حروف الخفض بعضها مكان بعض بما يناسب السياق، وهم بهذا أقرب إلى طبيعة اللغة؛ لاسيما مع وجود ما يعضد هذه المسألة من السماع، فلا مانع عندهم من القياس مادامت سُمعت العرب وتُكلِم بها عَصر الاحْتِجَاج.

والذي يظهر أنَّ الكوفيين لا يجيزونه في كل حال، بل إذا دلَّ عليه السياق. وتناوب حروف الجر سرٌ من أسرار العربية، ودليل على سعتها وتميزها، لكن لكل شيء ضابطه.

الخاتمة :

قدّم هذا البحث تعريفا للتناوب والتضمين لغة واصطلاحا، ثم دُرس دراسة تأصيلية، ووُضّحت أهم آراء العلماء حول هذه القضية، والخلاف الوارد حولها، ثم جُمعت أهم الشواهد القرآنية عند أبي حيَّان، وما قاله النحويون في توجيهها وما استشهدوا به من كلام العرب وقد أفضى هذا البحث إلى نتائج، أهمها:

- يظهر أنَّ هذه المسألة ليس على ما ذُكر بأن البصريين لا يرون التناوب ويرون التضمين فقط، والكوفيين بعكسهم بل اتضح أن هذه المسألة متداخلة بين الكوفيين والبصريين، وإن كان أهل البصرة يميلون إلى الاختصاص في معاني حروف الجر أكثر من أهل الكوفة.
- ظاهرة التناوب بين حروف الجر من الظواهر النحوية المعقدة، فقد اختلف فيها العلماء، واتسعت الآراء بين متشدد نافٍ لها، ومجيز لها مطلقا، ومن كان وسطا إذ يجيز التناوب بشرط تقارب المعنى بين الحرفين.
- التناوب والتضمين موضوع شائك يصعب الفصل فيه؛ لأنه مزيج متداخل من النحو والصرف وفقه اللغة والبلاغة، وقد يراه كل قارئ أو سامع بما فهمه، وهنا نذكر مقولة هيلمسليف: "الحذر المنهجي من المعنى"؛ لأن ما كان متعلقًا بالمعنى فهو متعلق بالفروق الفردية.
- الخطأ في نسبة القياس على التضمين لأبي حيان، فالمسألة مقصورة على السماع، فإجازتها تكسر القاعدة.
- اهتم العلماء بدقة اختيار اللفظ وحسن سبك العبارة، وما يكون خلاف القاعدة يؤوّل بما يناسب المعنى ويوجه القاعدة.
- يرى أبو حيَّان في أكثر المواضع التضمين ليس على وجه الإطلاق لكن في عموم

كلامه يرى التضمين، وفي المرتبة الثانية يستأنس بالتناوب ولا يمنعه.

- الراجح أنَّ كل حرف من حروف الجر له اختصاصه، والأفضل أن يوقف على ما ورد بما سُمع، خاصة إذا كان الكلام في القرآن الكريم؛ فكل حرف في كتاب الله مخصوص بذاته سواء كان حرف جرٍ أو غيره، وما جاء في تأويل القرآن الكريم يُرجَع فيه إلى أهل التفسير بالأثر خاصة، كابن عباس، ومجاهد، ومقاتل بن سليمان، وغيرهم.
- من خلال الاستقراء أرى أن رأي من قال بالمناوبة والتضمين من النحاة يشكِّل الرأي الأغلب ممن قال بالتضمين فقط، أو المناوبة فقط.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإبانة في اللغة العربية، سلمة بن مسلِم العوتبي الصحاري، تحقيق: عبد الكريم خليفة – نصرت عبد الرحمن، صلاح جرار، محمد حسن عواد، جاسر أبو صفية، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ط١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.
- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.
- أدب الكاتب، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ، ١٩٨١م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، ط٢، ١٤٠١هـ،١٩٨١م.
- أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، تحقيق: محمد باسل السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا، حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٣هـ،١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: جودة مبروك محمد، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر. ط١، ٢٠٠٢م.
- بدائع الفوائد، تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مجمع الفقه الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ. دون طبعة.

- البديع في علم العربية، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ
- تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، شرحه: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ١٣٩٣هـ،١٩٧٣م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المؤلف: أبو حيان الأندلسي، المحقق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط: ١.
- التضمين النحوي صوره وأغراضه، عبد الغني الزيتوني، مجلة الحكمة للدراسات الإسلامية، ص ص ١٦٦-١٨٠، جامعة بو قرة.
- التضمين النحوي وأثره في المعنى، أحمد فرحان الشجيري، مجلة الأستاذ، العدد ٢٠٢، ص ص ١٩٣-٢٢٠. الجامعة العراقية، العراق، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م.
- التضمين النحوي في القرآن الكريم، محمد نديم فاضل، دار الزمان، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
- التضمين النحوي وتوجيهاته في القرآن الكريم، مازن عبد الرسول سلمان، كلية التربية الأساسية، قسم اللغة العربية.
- تفسير البحر المحيط، محمد يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، شارك في التحقيق: زكريا عبد المجيد، أحمد الجمل، دار الكتب العليمة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م. وأيضا: بتحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ هـ
- التَّفْسِيرُ البَسِيْط، المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، المحقق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط١، ١٤٣٠ هـ
- تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمود شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ط٢، دون تاريخ.
- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: خليل مأمون، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م. وأيضا: دار الكتاب العربي — بيروت، ط٣، – ١٤٠٧ هـ

- تفسير مقاتل بن سليمان، المؤلف: أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى (المتوفى: ١٥٠هـ)، المحقق: عبد الله محمود شحاته، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، ط:١ ١٤٢٣ هـ.
- التناوب بين حروف الجر وأثره الدلالي في الأحاديث النبوية المتعددة الرواية في صحيح البخاري، سهر نزار لطفي، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، ٢٠١٦م.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: أحمد عبد الحميد البردوني، مراجعة: علي البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.
- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (المتوفى: ٨٧٥هـ)، المحقق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت،ط١، ١٤١٨ هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
- حروف الجر بين النيابة والتضمين، أحمد مطر العطية، العدد١١٢، ذو الحجة، ص ص ٢٣٣-٢٦١، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتّاب العرب، ١٤٢٩هـ.
- حروف المعاني، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط، ١، ١٩٨٤م. ط٢، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، مصر. ١٣٧٢هـ، ١٩٥٢م.
- ديوان الأصمعيات، اختيار: أبي سعيد عبد الملك بن قريب، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.
- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق وجمع: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
- ديوان النابغة الذبياني، تقديم: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

- ديوان ذي الرُّمَّة، اعتنى به وشرح غريبه: عبد الرحمن المصطاوي، (ط١)، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
- ديوان ذي الرُّمَّة، قدم له وشرحه: أحمد حسن بسج، (ط١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
- ديوان علقمة بن عبده، شرحه وعلق عليه: سعيد نسيب مكارم، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، ١٣٩٥هـ، دون رقم طبعة.
- شرح اختيارات المفضل، الخطيب التبريزي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى نور الدين الأشموني الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط: الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م
- شرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن بع علي بن عصفور الإشبيلي، قدم له: فواز الشعار، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
- شرح ديوان الحماسة، أحمد بن محمد بن الحسن، المرزوقي، نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، (ط١)، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
- شرح شذور الذهب، الجوجري، محمد بن عبد المنعم، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.
- شعر القحيف العقيلي، حاتم صالح الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الثالث، المجلد السابع والثلاثون، ذو الحجة ١٤٠٦هـ، كلية الآداب، جامعة بغداد، مكتبة الشعر العربي.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائله وسنن العرب في كلامها، الحسين بن أحمد بن فارس بن زكريا، علق عليه: أحمد حسن بسيج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

- صناعة التفكير اللغوي، تحرير: مقبل بن علي الدعدي، أبو مالك العوضي، مركز تكوين للدراسات والأبحاث، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م.
- ظاهرة التضمين بين النحاة والبلاغيين دراسة نقدية تحليلية، عماد مجيد علي، ع٩٣، جامعة بغداد، كلية الآداب، ص ص ١٧٨-٢١٢.
- ظاهرة تناوب حروف الجر في الدرس النحوي، ابتهال محمد علي البار، العدد١١١، مارس، ص ص ١٤٥-١٦١، رابطة الأدب الحديث، ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧م.
- ظاهرة النيابة في العربية، عبد الله صالح بابعير، دار حضر موت، اليمن، ط١، ٢٠٠٩م.
- الفراهيدي، العين، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- الفروق اللغوية للإمام الأديب اللغوي أبي هلال العسكر أحد أعلام القرن الرابع الهجري، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، مصر، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، ط١.
- قضية تعاقب الحروف ومذاهب العلماء فيها، د. قاسم بدماصي، مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام، عدد (٣٢) رجب ١٤٣٥هـ.
- الكامل، أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٨هـ،١٩٩٧م.
- كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
- الكتاب، لأبي بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، المؤلف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت — لبنان، ط١، ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢ م.
- اللباب في علوم الكتاب، المؤلف: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م
- لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله بن علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله،

وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، مصر، دون تاريخ.

- مجاز القرآن، أبي عبيدة معمر بن المثنى، عارضه بأصوله: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دون تاريخ وطبعة.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، أمين الإسلام، أبي الحسن علي الفضل بن الحسن الطبرسي، دار العلوم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
- مجمل اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دون تاريخ.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، المؤلف : محيي السنة ، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى : ٥١٠هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر : دار إحياء التراث العربي بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ.
- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة، الأخفش الأوسط، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط٦، ١٩٨٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار النشر: دار القلم ، الدار الشامية – دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ